الاقتصاد والأعمال

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.304

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الاثنين عند مستوى 0ر304 دينار في حين ارتفع اليورو إلى مستوى 0ر328 دينار مقارنة بأسعار صرف أمس الأحد.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني تراجع إلى مستوى 0ر377 دينار في حين ارتفع الفرنك السويسري إلى مستوى 0ر306 دينار وبقي الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0ر002 دينار.

إلى ذلك تراجع مؤشر الدولار مواصلا خسائره لليوم الرابع على التوالي مسجلا أدنى مستوى في ستة أسابيع مع استمرار عمليات بيع العملة الأمريكية في ظل تأكيد المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الالتزام برفع أسعار الفائدة الأمريكية طبقا للبرنامج الزمني المحدد سابقا.

في غضون ذلك ارتفع اليورو مقابل سلة من العملات الرئيسية والثانوية مستأنفا موجة المكاسب مقابل الدولار الأمريكي مقتربا من أعلى مستوى في خمسة أسابيع مع انحسار المخاطر السياسية في أوروبا بعد نتائج الإنتخابات البرلمانية الأخيرة في هولندا.

ضد الآثار السلبية لموجة تباطؤ النمو الاقتصادي

الروضان: الحوكمة وسيلة لتحصين مؤسسات القطاعين العام والخاص

أماني بورسلي: ضرورة إلزام أجهزة القطاع العام بتطبيق الحوكمة من خلال التشريعات

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان ضرورة تحصين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ضد الآثار السلبية لموجة تباطؤ النمو الاقتصادي عبر تطبيق معايير الحوكمة الحديثة.

وقال الروضان في كلمته الافتتاحية لمؤتمر الحوكمة الثاني في دول مجلس التعاون الخليجي اليوم الاثنين إن تحصين تلك المؤسسات يأتي أيضا من خلال مراجعة التشريعات الإقتصادية السارية والعمل على إصدار قوانين حديثة معاصرة تتلاءم مع ما هو مطبق دوليا.

وأضاف أن تطبيق مفهوم الحوكمة على قطاع واحد بمعزل عن القطاع الاخر لن يحقق النتائج المرجوة والأهداف المنشودة نظرا إلى ارتباطها الوثيق واعتماد أحدهما على الآخر.

وأكد أن المؤتمر الذي يأتي برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ويستمر ثلاثة أيام هو مؤتمر نوعي نظرا إلى أهمية ما يتناوله من مفهوم الحوكمة للقطاعين العام والخاص لاسيما وسط الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل بعض دول مجلس التعاون على تحقيقها.

وذكر أن الحوكمة تحقق الكفاءة الاقتصادية وتعمل على تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وصولا إلى تحقيق قيم الشفافية والعدالة كخطوة من خطوات التطوير والعمل على تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي وفقا للرؤية السامية لسمو أمير البلاد.

وبين الروضان أن الرؤية السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا يصاحبها العديد من التحديات والظروف الإقليمية والدولية التي قد تفرض جملة من التغيرات الجوهرية والهيكلية على كل المستويات لاسيما الاقتصادية مما يتطلب خلق بيئة من التشريعات الاقتصادية الصلبة القادرة على مجابهة تلك التحديات الكبيرة.

من جانبها أكدت رئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتورة أماني بورسلي أهمية إلزام أجهزة القطاع العام بتطبيق الحوكمة من خلال التشريعات كمتطلب لإنجاح برامج الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية وأثرها على معدلات الإنتاجية ودعمها لمتطلبات التنمية المستدامة.

وقالت بورسلي في كلمة مماثلة إن المؤتمر سيستعرض على مدى ثلاثة أيام أهم ما تم إنجازه في حوكمة مؤسسات القطاع الخاص محليا وإقليميا في ظل التحديات المختلفة إضافة إلى مناقشة أهمية الحوكمة بين القطاعين الخاص والعام لرفع معدلات الأداء وتعزيز الشفافية.

أضافت أن من المقرر خلال المؤتمر تدارس دور الحوكمة في بناء نظام متين للمحاسبة والمساءلة على مستوى المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص إضافة إلى مناقشة أثر تطبيق الحوكمة في تخفيض معدلات الفساد والقضاء على البيروقراطية وتعزيز الشفافية ورفع تصنيفات الكويت في المؤشرات والتقارير العالمية وتحسين الأداء.

وشددت على أهمية تبني وتطوير نظام شامل لحوكمة القطاع العام لرفع تنافسية دولة الكويت دوليا ولتعزيز البنية التشريعية والتحتية اللازمة لتحسين الأداء الحكومي والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بتطبيق أنظمة الحوكمة. وأشارت إلى تكريم عدد من الشركات التي قد تم اختيارها وفق معايير التأهيل الخاصة بمنهجية (جائزة التميز في الحوكمة) في دورتها الثانية وذلك بهدف تشجيع التطبيق الطوعي للحوكمة.

بدوره قال مدير المعهد العربي للتخطيط وممثل الجهات المنظمة الدكتور بدر مال الله إن حوكمة القطاع الخاص تعد وسيلة ضرورية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف مال الله أن من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية غياب مفهوم الحوكمة التي دفعت الكثير فيما بعد لتبني مفهوم الحوكمة باعتباره أحد المصدات الرئيسية لمواجهة أي تقلبات تطرأ على الساحة الاقتصادية العالمية والإقليمية.

وأضاف أن إعادة النظر في حوكمة القطاع العام بات أمرا ملحا وضروريا في ظل زيادة حجم الإدارة العامة في دول الخليج عموما والكويت خصوصا مما يتطلب المزيد من العمل الدؤوب لتعزيز شفافية هذا القطاع.

وذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تبنت العديد من البرامج التي تعزز من مفهوم هيكلة القطاع العام لكنها لا تزال بحاجة إلى إعادة النظر في ترهل وزيادة حجم الإدارة العامة في الدولة من خلال تقليصها لترشيد النفقات.

وأوضح أن ترشيد تلك النفقات يأتي في ظرف تواجه فيه دول مجلس التعاون الخليجي تراجعا واضحا في إيرادات النفط والتي قد تؤثر بشكل كبير على مسارات التنمية الاقتصادية والمشروعات الاستراتيجية المدرجة في الخطط التنموية لها.

وأكد أنه لا يمكن تحقيق الحوكمة بتبني برامج إصلاح مالي فقط وإنما لابد أن يكون معها بالتوازي برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى أن يؤدي تطبيق الحوكمة إلى نتائج مثمرة. وشدد على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها قائلا إن حوكمة القطاع العام لا يمكن أن تتم في ظل ترهل الإدارة العامة للدولة وزيادة حجمها مؤكدا أن الحوكمة لم تعد مجرد تنظير ولا كلمات تقال إنما باتت منهجا اقتصاديا متطورا تسعى الدول إلى تطبيقه ومتابعة أحدث تطبيقاته.

ويناقش المؤتمر الذي ينظم بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومعهد الأبحاث دور الحوكمة في القضاء على البيروقراطية ورفع مستوى الخدمات العامة ورفع جاذبية الاستثمار في البلاد بمشاركة عدد من المعنيين بهذا الشأن.

وزير الصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان

أنهت تعاملاتها على ارتفاع مؤشراتها الثلاثة

شراء انتقائي على الأسهم الصغيرة والمتوسطة في تداولات البورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاثنين على ارتفاع مؤشراتها الثلاثة بدعم من الشراء الانتقائي على العديد من الأسهم التي كانت في مرمى المتاجرة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها التي تتراوح أسعارها بين 50 و425 فلسا في جلسة اتسمت بالتوازن. وشهدت مجريات حركة الجلسة منذ البداية وحتى قرع جرس الإقفال أوامر مدروسة من جانب بعض المحافظ المالية على أسهم الشركات التي أعلنت انعقاد اجتماعات لمجالس إداراتها لمناقشة البيانات السنوية عن العام الماضي.

وظهرت أسهم القطاعات الصناعية والرعاية الصحية والخدمات المالية في صدارة أوامر المتعاملين وهو ما ترجمته إغلاقاتها في الخانات الخضراء مما انعكس على مؤشرات البورصة الثلاثة لاسيما المتعلقة بالقيمة النقدية التي مازالت في مستوياتها «المعقولة».

وبدا من أوامر ما قبل الافتتاح أن الاهتمام من جانب المتعاملين كان منصبا على أسهم قطاع النفط بفضل سهمي شركتي (بترولية) و(سنرجي) إضافة إلى قطاع الخدمات المالية بدعم من أسهم 14 شركة مدرجة في القطاع من بينها سهم شركة (أموال).

وانشغل بعض المتعاملين بإفصاحين مكملين من شركة (نور) للاستثمار بشأن دعويين قضائيتين تجاريتين وإتمام عمليات بيع وشراء لمطلع على أسهم شركة مجموعة (أسس القابضة) وموافقة هيئة أسواق المال على تجديد حق شراء أو بيع 10 في المئة من أسهم شركة (مجموعة أرزان المالية).

وتابع المتعاملون إفصاح توصية مجلس إدارة (شركة الفنادق الكويتية) بتوزيع أرباح نقدية 5 في المئة من القيمة الإسمية للسهم والتداول غير الاعتيادي لأسهم شركتي (مراكز) و(التخصيص) وإفصاح بخصوص قرار (نفائس القابضة) ببيع كامل حصتها في المجموعة التعليمية القابضة الى شركة (بوبيان للبتروكيماويات).

كما تابع المتعاملون تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ في وزارة العدل وبيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة (عقار) للاستثمارات العقارية).

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (ياكو) و(المركز) و(رمال) و(بترولية) و(كفيك) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (ابيار) و(رمال) و(المدن) و(بتروجلف) و(المستثمرون) على قائمة الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات وفي مقدمتها (سنام) و(الأنظمة) و(و ط مسالخ) و(المعامل) و(وربة ب) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 43 شركة وإنخفاض أسهم 47 شركة من إجمالي 143 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 7ر23 مليون سهم بقيمة 9ر9 مليون دينار (نحو 3ر32 مليون دولار أمريكي) تمت عبر 799 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 2ر964 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 2ر11 نقطة ليبلغ مستوى 8ر6868 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 2ر35 مليون دينار (نحو 4ر115 مليون دولار) من خلال 4ر448 مليون سهم تمت عبر 7125 صفقة نقدية.

جانب من تداولات البورصة

في أول إصدار ذات الشريحتين بقيمة 8 مليارات دولار

«ASAR - الرويح» يمثل الكويت كمستشار قانوني في برنامج إصدار السندات العالمية

صورة جماعية

أعلن مكتب ASAR – الرويح وشركاه، وهو مكتب المحاماة والاستشارات القانونية الرائد في دولة الكويت وأحد أبرز المكاتب القانونية في المنطقة، أنه قدم المشورة القانونية لدولة الكويت ممثلةً بوزارة المالية وبالهيئة العامة للإستثمار، في برنامج إصدار السندات العالمية المتوسطة الأجل (GMTN Programme) وفي أول إصدار ذات الشريحتين بالدولار الأميركي من ضمن البرنامج المذكور وذلك في أسواق رأس المال العالمية.

تمّ إصدار السندات بتاريخ 20 مارس 2017، وقد تضمّنت الشريحة الأولى سندات بقيمة 3,5 مليار دولار أمريكي بمعدل فائدة قدره 2,75 بالمئة تستحق في سنة 2022، والشريحة الثانية سندات بقيمة 4,5 مليار دولار أمريكي بمعدل فائدة قدره 3,5 بالمئة تستحق في سنة 2027. وقد تم طرح السندات وبيعها بالإستناد إلى Rule 144A و Regulation S وتم إدراجها للتداول في كل من سوق إيرلندا للأوراق المالية وسوق لندن للأوراق المالية. وسوف تستعمل عائدات الإصدار في تمويل احتياجات دولة الكويت المرتقبة للسنة المالية الحالية.

وقد تم تعيين كل من سيتي غروب غلوبل ماركتس لميتد (Citigroup Global Markets Limited)، وجي بي مورغان سيكيوريتيز بي أل سي (J.P. Morgan Securities plc)، كمرتبي ومدراء إصدار مشتركين، كما عين كل من سيتي غروب غلوبل ماركتس لميتد (Citigroup Global Markets Limited)، ودويتشه بنك أ.ج. (Deutsche Bank A.G.) فرع لندن، وبنك أتش أس بي سي بي أل سي (HSBC Bank plc)، وجي بي مورغان سيكيوريتيز بي أل سي (J.P. Morgan Securities plc)، وستاندرد شارترد بنك وشركة الوطني للإستثمار ش.م.ك.م. (NBK Capital)، كوكلاء لبيع السندات. وقدّم مكتب محاماة كليفورد تشانس (Clifford Chance) المشورة القانونية لدولة الكويت في ما يتعلق بقوانين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد صرح السيد روب ليتل – المستشار في مكتب ASAR – الرويح وشركاه: «يسعدنا مشاركتنا في وضع برنامج دولة الكويت لإصدار سندات عالمية متوسطة الأجل (GMTN Programme) وفي أول إصدار ذات الشريحتين من ضمن هذا البرنامج. يتميز مكتبنا بخبرته الطويلة ومشاركتنا المستمرة كمستشار قانوني في صفقات التمويل عن طريق اصدار ادوات الدين، ولا يشذ هذا الإصدار السيادي عن هذه القاعدة». وقد صرح السيد ابراهيم ستوت – الشريك في مكتب ASAR – الرويح وشركاه: «إن إتمام هذه الصفقة المميزة بنجاح هو نتيجة العمل الدؤوب لجميع الأطراف المشاركة في هذه الصفقة، وهو شهادة لقدرات مكتبنا بصفته رائد في تقديم المشورة القانونية في مجال إصدار سندات الدين في أسواق رأس المال.»

كذلك علّق السيد جون كونيا الشريك في مكتب ASAR – الرويح وشركاه على الصفقة قائلاً: « أن هذه الصفقة هي مميزة ورائدة في دولة الكويت، ونحن سعداء جداً لأنها أثارت اهتمام المستثمرين العالميين. إن مكتب ASAR له تاريخ طويل في العمل على صفقات غير مسبوقة لإصدار سندات الدين، وهذه الصفقة هي خير دليل على ثبوت هذه القاعدة».

هذا ويقدم مكتب الرويح وشركاه – ASAR من خلال مكاتبه في كل من دولة الكويت ومملكة البحرين، إلى جانب المكاتب الزميلة في الدول الأخرى، خدماته الاستشارية المتكاملة لقاعدة عملاء واسعة في قطاعات مختلفة، وذلك دعماً لأنشطتهم التجارية في الكويت وفي البحرين و في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي و خارجها.

وقد تم تصنيف مكتب ASAR بصورة مستمرة لريادته في مجال قانون التجارة والشركات بدولة الكويت وذلك من قبل مؤسسات تصنيف مرموقة مثل International Financial LAW Review (IFLR)، و Chambers Global Guide، و Legal 500 . في عام 2016 فاز مكتب ASAR بجائزة IFLR كأفضل مكتب محاماة في دولة الكويت للسنة الثامنة على التوالي.

«العربي للإنماء» يوافق مبدئياً على تمويل الأردن بـ 96.5 مليون دولار

اعلن وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني عماد الفاخوري أمس الاثنين موافقة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي «المبدئية» على تمويل مشروعين للطرق في الأردن بقيمة 5ر96 مليون دولار امريكي.

جاء ذلك عقب لقاء الفخوري بالمدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الكويتي عبد اللطيف الحمد في العاصمة الأردنية عمان.

وذكرت الوزارة في بيان ان الصندوق اعلن «موافقته المبدئية» على تمويل مشروعي طريق (إربد الدائري) بقيمة 49 مليون دولار وطريق (السلط الدائري) بقيمة 5ر47 مليون دولار من خلال قرض ميسر بهدف تحسين خدمات النقل البري على شبكة الطرق الرئيسية.

ووفقا للبيان استعرض الجانبان الاوضاع الاقتصادية والمالية التي يمر بها الاردن حاليا جراء ما تعانيه المنطقة من حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي وتداعيات الازمة السورية التي اصبحت تشكل «عبئا ثقيلا» على الاردن ومستوى الخدمات المقدمة.

واكد البيان ان الاردن وصل إلى «الحد الأعلى» من قدرته على تحمل الاعباء الناتجة عن الازمات في المنطقة وتداعياتها الانسانية المتمثلة باستقباله عددا كبيرا من اللاجئين مشددا على اهمية تحمل المجتمع الدولي واجبته من خلال تقديم المزيد من المساعدات للأردن للعامين 2017 و2018.

وشدد على اهمية دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم الأردن للتغلب على التحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها.

وزير التخطيط الأردني عماد الفاخوري ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي عبد اللطيف الحمد